تشارلز كراوثمر «بطل ايديولوجي» من زماننا: ملاحظات حول منظر نيومحافظ

الطاهر الأسود*

1

كتب سنة 1840 الروائي والشاعر الروسي الكبير ميخائيل ليرمينتوف روايته «بطل من زماننا». كانت الفكرة الأساسية لتلك الرواية الرائعة مقولة رومنطيقية تلامس العدمية عكست قلقا روسيا متعاظما من المعاني التي يحملها «الانسان الحديث». «بطل من زماننا» تكشف عما تعتقده من تداخل فظيع، في بداية التحول الروسي نحو الرأسمالية، بين الأمثولة الأخلاقية السلبية والمفهوم النبيل للبطولة، الى الدرجة التي لا يمكن أن توجد بطولة في «ذلك» الزمان إلا متى كانت «سيئة».

وكأي عمل روائي عظيم كان فعل الترويع الذي أحدثته رواية ليرمينتوف كبيرا مما أثار عليه هجمة ساخطة من الأوساط النقدية الروسية التي لم تستسغ النظرة العدمية لليرمينتوف وتحديدا منحه دور البطولة الروائية لشخص «سافل».

ما يمكن التمسك به من صدى ذلك الجدل الروسي البريء أن لكل زمان أبطاله. والبطولة أنواع. سأتحدث هنا عن نوع لا يحظى بقدر مناسب من التعليق: «البطل الايديولوجي».

2

كل نظام فكري هو بالتأكيد ظاهرة مؤدلجة حتى لو لم يقبل بذلك المنتسبون اليه. لكن هناك أنظمة فاقعة التأدلج أكثر من غيرها. مثلا، كانت الماركسية، ولا تزال، ظاهرة أيديولوجية فاقعة. يمكن أن يبدو ذلك مفارقا: حيث يبقى أفضل عمل فلسفي حول «الايديولوجيا»، حسب رأيي، المؤلف المشترك لماركس وانجلس حول «الايديولوجيا الألمانية». لم يقم فوكو والجوقة المابعد حداثية التي تنتج تكرارا وضجيجا تنسبه لفوكو إلا بتفعيل المقولات الرئيسية في ذلك المؤلف الكلاسيكي والرائع. وذلك موضوع شيق ولكنه ليس موضوع هذه المقالة.

إذا، الماركسية نظام فكري متأدلج بامتياز. ولكن لكي يصبح نظاما فكريا متأدلجا بامتياز فيجب أن يوجد أبطال ايديولوجيون. وإذا قامت الماركسية بشيء غير مسبوق فسيكون ذلك تحويلها منظريها الأرضيين الى أبطال يستحقون الثناء بل والعبادة. لم يكن التعامل مع ماركس وانجلس في التراث الماركسوي كأشخاص مُخلِّصين من قبيل الصدفة أو التجني السياسوي. فلأن ماركس تصرف بالتحديد مع نفسه وصورته كمُخلص/مفكر لم يبق لمحبيه إلا أن يروه كذلك. وربما كانت أحد مصادر السحر الخاص للشخصية المعقدة للفيلسوف الألماني في الذاكرة الايديولوجية الى هذه اللحظة هو ذلك الخليط من القوة والضعف: شخص مشرد وملاحق ولكنه شديد السطوة والتفوق بفضل قلمه وعقله الوقاد، أي شخص لا يملك إلا فكره بأتم ما تعنيه الكلمة غير أنه كان قادرا بفضل ذلك، فقط، على الرمي بالتاريخ الى معمعة غير مسبوقة. وبمعنى ما ذلك بالتحديد هو معنى «البطل الايديولوجي». غير أنه معنى مشروط بحدود تاريخية محددة. كان ماركس بطلا ايديولوجيا لزمن محدد: زمن غير مسبوق، شديد التحول والفوضى ولكن أيضا شديد الابداع. وربما سأمضي مع البعض الى حد اعتبار ماركس ذلك البطل ـ المضاد anti-hero لبطل ليرمينتوف.

3

ربما هناك ضجر الآن من الفيضان المعرفي الذي يميز الحديث عن الظاهرة النيومحافظة. أعتقد أن ذلك الضجر مبرر. أشعر به بنفسي بين الحين والآخر. في النهاية، أليس من مميزات هذا الحديث، الذي يكون ضجيجا أحيانا، أنه ينزع الى التكرار؟ من المقلق أنه علينا أن نمر بنفق التكرار هذا كلما أردنا إعادة تعريف الظاهرة النيومحافظة.

من المسائل التي تفرض التكرار هي إعادة ترتيب سلسلة أهم منظري التيار النيومحافظ: هل هو ليو شتراوس ذلك الراهب في الفلسفة على الطراز القديم وفيلسوف السياسة الغامض الذي لم يتحدث تحديدا في السياسة بقدر ما حام حولها؟ هل هو ووهلستتر تلميذ ليو شتراوس وفيلسوف المنطق والراعي المباشر لريتشارد بيرل وولفويتز؟ هل هو، في النهاية، ايرفينغ كريستول ذلك التروتسكي السابق وأكثر تلامذة شتراوس بروزا والمثقف المخابراتي والذي يوصف بشكل واسع على كل حال بـ«عراب» التيار النيومحافظ؟ لكن هل من الضروري القيام بترتيب في حالة استحالته، أو الأهم من ذلك، في حالة عبثية معانيه. ألا يكفي أن نشدد على حالة محددة من المرشحين للبطولة الايديولوجية للتيار النيومحافظ حتى يمكن أن نفهم معناها ومعنى زماننا؟

4

على عكس المرشحين أعلاه يتميز مرشحي أنا لدور البطولة، تشارلز كراوثمر Charles Krauthammer، على بقية المرشحين أعلاه بأنه لايزال حيا. يمكن أن يكون ذلك أمرا غير مهم في حالة أننا لا نتحدث عن ظاهرة فكرية لا تعيش أوجها النظري والعملي في هذه اللحظات مثلما هو الحال مع التيار النيومحافظ: كل الأسماء الثلاثة المذكورة أعلاه لم تعش تحول الفكر النيومحافظ من مجرد تيار هامشي ينتظر فرصته الى التيار الأكثر بروزا فكريا وسياسيا. غير أن كراوثمر لم يعش هذا التحول فحسب بل يتميز أيضا بقدرته النظرية الفائقة والتي تجعل منه المفكر الأكثر ذكاء ومن ثمة الأعمق تأثيرا من بين الجيل الثاني من منظري التيار النيومحافظ.

لا أنكر إعجابي الخاص بأسلوب كتابة كراوثمر وطريقة تقديمه للأمور وخاصة رغبته الجامحة ألا يكون سطحيا. طبعا، وفي نفس الوقت، لا أملك إلا أن أعبر عن إشمئزازي من سطوته العقائدية وترويجه لنفسه كمفكر امبراطوري بلا منازع، مما يكشف عن صورة تسترجع بعناد تاسيتوس ذلك المؤرخ الروماني الذي نحت الصورة المرجعية للمفكر الامبراطوري. غير أنه وبغض النظر عما يمكن أن أحسه أو يحسه غيري لا يمكن ألا نلحظ التأثير الكبير الذي يمارسه كراوثمر ليس في تحوير معاني الفكر النيومحافظ وهو في عنفوان عصر تطبيقاته بل أيضا في إعادة تعريف هذا الفكر من خلال الرصد المستمر للشروط الجديدة التي يفرضها عليه احتكاكه الراهن مع الواقع.

5

كنت قد كتبت عن كراوثمر ودوره البارز في صياغة ملامح التيار النيومحافظ أكثر من مرة. أشرت سنة 2003 في مقال طويل حول «الاستراتيجيا الاستباقية» الى أهمية السبق التنظيري لكراوثمر من خلال نشره لمقال مرجعي في نهاية سنة 1990 وضع أسس الاستراتيجيا الأحادية القطبية للتيار النيومحافظ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (الطاهر الأسود «نشأة وتطور استراتيجيا الحرب الاستباقية» نشر في موقع «تونسنيوز» الالكتروني في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2003). كما أشرت اليه في ربيع سنة 2004 في مقال حول مسار الحرب الأمريكية على العراق وتحديدا الى دوره الكاريزمي كمفكر رئيسي في التيار النيومحافظ يجب الانتباه اليه بشكل خاص (الطاهر الأسود «العراق: حفل عشاء المحافظين الجدد» نشر في موقع «نواة» الالكتروني في 22 نيسان (أبريل) 2004). وأخيرا أشرت اليه وبشكل مطول ومركز في شتاء 2004 على أثر المناظرة المميزة التي جمعته بمفكر نيومحافظ آخر هو فرانسيس فوكوياما والتي تجسمت في ثلاث ورقات شديدة الأهمية من حيث كونها آخر المراجع حول تطور التيار النيومحافظ، كتب منها كراوثمر ورقتان (الطاهر الأسود «النزاع بين النيومحافظين حول طبيعة الديمقراطية الاسلامية» القدس العربي وميدل إيست أونلاين 12/11 كانون الأول (ديسمبر) 2004).

المناظرة الأخيرة بشكل خاص أرجعت كراوثمر الى مقدمة المسرح التنظيري النيومحافظ. سأستقطع هنا بعض الأسطر من مقالي السابق والذي حاولت فيه تلخيص بعض جوانبها خاصة وأنها مهمة للغاية لتقديم المقال الجديد لكراوثمر والذي نهتم به بشكل خاص هنا.

«بشكل يذكر بالطقوس التي تحيط ولادة فكرة عظيمة قدم كراوثمر في يوم 10 شباط (فبراير) سنة 2005 «واقعيته الديمقراطية» Democratic Realism والتي أصبحت عنوانا للنزاع الرئيسي الذي يشق صفوف التيار النيومحافظ في الوقت الراهن حول مسألة عملية (بناء الديمقراطية في العراق كنموذج عربي) تتعلق بمسألة نظرية أكثر شمولا (بناء الديمقراطية في بلد ذي ثقافة إسلامية). فمنذ تلك اللحظة تبدد الستار ليكشف عن ثلاث فرق داخل مجموعة الدهاقنة هذه: أولا، ميز كراوثمر في محاضرته تلك وبشكل صارم بين ما يراه رؤية «كونية ديمقراطية» Democratic Globalism» تعبر عنها الادارة الأمريكية الراهنة بالاضافة الى وجوه أساسية من فريق المنظرين (وليام كريستول أساسا) تتبنى الدفاع عن «بناء الديمقراطية» على مستوى «كوني» يفتح مواجهة عامة تشمل كل الأقطار الاسلامية. ثانيا، وفي مقابل ذلك يوضح كراوثمر أن هذه الرؤية «مثالية» ولا تحاول أن تختار معاركها بشكل يحسب القدرات الواقعية، ويؤكد في المقابل على ضرورة إتباع أي سياسة واقعية لـ«رؤية» شاملة تحتوي مبادئ سامية تتمثل في هذه الحالة في «بناء الديمقراطية» وهو تعريفه للرؤية «الديمقراطية الواقعية» التي يتبناها والتي تختلف عن الرؤية «الواقعية» التي بصمت لفترة طويلة السياسة الخارجية الأمريكية والتي «تفادت التدخل في الشأن الداخلي العربي» بمعنى دعمها المستمر للدكتاتوريات العربية وتقاعسها في الدفاع عن قضية البناء الديمقراطي، في حين أنها حسب كراوثمر مهمة حتمية من زاوية المصلحة الأمريكية في الوقت الراهن».

6

من الضروري القيام بملاحظة سريعة قبل المضي نحو آخر مقالات كراوثمر. مثلما تغيرت مراكز قوى الحكم في الولايات المتحدة بما في ذلك مراكز التنظير للمهام الاستراتيجية والسياسة الخارجية الأمريكية تغيرت مصادر رصد الرؤى والنقاشات الداخلية الخاصة بالمجموعة المؤثرة في تقرير هذه الاستراتيجيا وهذه السياسة. على سبيل المثال بعد أن كانت قراءة نشرية «شؤون خارجية» Foreign Affairs مصدرا ضروريا لتتبع تطورات رؤى مؤثرة في الأوساط الأمريكية أصبح من الضروري التخفيف من التركيز على هذه النشرية والتي أصبحت تعرض رؤى معارضة للإدارة الحالية أكثر من أي شيء آخر (وهي تبقى مصدرا هاما على كل حال لتتبع مواقف مدرسة مازالت مؤثرة على هامش الادارة الراهنة أي المدرسة الواقعية) فإن التيار النيومحافظ جذب الأنظار الى نشرياته الخاصة والتي أصبحت تحوز على أهمية استثنائية منذ سنوات قليلة فقط.

هذه النشريات هي بالأساس ثلاث: نشرية أسبوعية ذات تعاليق مخففة وسياسية بالأساس وهي الويكلي ستاندارد .Weekly Standard نشرية فصلية ذات تعاليق موسعة وعميقة لأهم منظري التيار النيومحافظ وهي الناشيونال انترست National Interest وفي العادة هناك خلط غير مقصود بين هذه النشرية ونشرية ذات عنوان مشابه تتبع التيار الواقعي وهي نشرية الناشيونال ريفيو National Review وأخيرا، النشرية الثالثة للتيار النيومحافظ، كومنتري Commentary، وهي شهرية تتبع اللجنة اليهودية الأمريكية American Jewish Committee، وهو تجمع أساسي للوبي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة ولكنه إطار مبكر للتيار النيومحافظ ولأهم مفكريه بما في ذلك كراوثمر وجوشوا مورافشيك Joshua Moravshik ونورمان بودوراتز Norman Podhoretz. المقال الذي اخترناه لإعادة النشر هو من النشرية الأخيرة ونهدف من ذلك فيما نهدف تركيز الأنظار عليها لأنها الأقل بروزا في المشهد الاعلامي النيومحافظ بالرغم من أهميتها الكبيرة.

7

في العدد المزدوج لتموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) سنة 2005 من نشرية كومنتري نشر كراوثمر مقالا طرح فيه أفكارا أساسية حول إعادة تعريف التيار النيومحافظ على ضوء تحولات الواقع الدولي. تحت عنوان «التقارب النيومحافظ» The Neoconservative Convergence دافع كراوثمر عن الأفكار التالية:

ـ في مواجهة السيطرة الطويلة لمدرسة «واقعية» وأخرى «ليبرالية أممية» برزت المدرسة النيومحافظة بعد صعود إدارة بوش الابن كمرجع رئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية ومن ثمة تحولت من رؤية «خلافية» مهمشة الى رؤية «حكم». ويتمثل التعريف الأساسي لهذه المدرسة وهو ما يميزها عن بقية المدارس في النقاط التالية: أولا، عدم التردد في توظيف القوة (العسكرية) الأمريكية في العالم. ثانيا، سياسة أحادية القطبية عند اللزوم والتوجه نحو اعتماد استراتيجيا عسكرية استباقية. ثالثا، وهو حسب كراوثمر «أهم خاصياته»، اعتزام الادارة الأمريكية على اعتبار مبدأ «نشر الحرية عبر العالم» عاملا أساسيا في تقرير السياسة الخارجية.

ـ خلال سنة 2004 وبسبب الإخفاق الذريع للولايات المتحدة في العراق تراجعت الرؤية النيومحافظة في إطار استرجاع المدرستين الأخرتين لحيويتهما وخاصة المدرسة الواقعية، حيث يشير الى أن الليبراليين خاصة من صفوف الحزب الديمقراطي تبنوا رؤية المدرسة الواقعية في الرد على الرؤية النيومحافظة. وفي هذا الاطار يتعرض بالنقد والتشكيك لاراء فوكوياما مذكرا بأهم نقاط الخلاف بينهما خلال المناظرة المذكورة أعلاه. وبشكل عام ينزع لاتهام جميع هؤلاء بالانتهازية من خلال الانضمام للتيار النيومحافظ وتحديدا مشروعه في العراق في فترة عنفوانه و«مغادرة السفينة» عند ظهور التعقيدات الكبيرة في الوضع الأمريكي هناك. غير أن كراوثمر يعتقد أن ثلاثة «انتخابات» غيرت الوضع تماما لصالح النيومحافظين (الانتخابات الأمريكية التي أرجعت إدارة بوش الابن الى السلطة وهو ما اعتبره استفتاء ايجابيا على قرار الحرب، الانتخابات العراقية والأفغانية و«نجاحها» من حيث إقبال الناخبين) وهو ما جعلهم يستعيدون زمام المبادرة في السجال القائم.

ـ فكرة أخرى، أعتقد أنها الأهم من حيث راهنيتها السياسية، يدافع عنها كراوثمر هي أنه يفرق بشكل أساسي «الأصدقاء» و«الأعداء» على قاعدة الموقف من «الحرب على الارهاب». وبهذا المعنى تطفو أنظمة شمولية ثلاثة في المنطقة يذكرها بشكل صريح، وهي الباكستان والسعودية ومصر، كأنظمة «صديقة» يجب الحذر من حيث الدفع بتحويلها نحو الديمقراطية. حيث يذكر امكانية «انهيار السقف» ككل في الحالة المصرية مذكرا بالتجربة الجزائرية. ويخلص هنا الى موقف «تشجيع» انتقال تدريجي نحو الديمقراطية عوض إعتماد طريقة الضغط المشددة مثلما هو الحال مع أقطار تُصنف كـ«أعداء» في «الحرب على الارهاب» مثل إيران أو سورية.

ـ هذه القضية العملية هي الأساس في تفريق كراوثمر المذكور أعلاه بين الموقفين اللذين يفرقان التيار النيومحافظ الآن أي «كونية ديمقراطية» تدفع بقطار الحرية بنفس القوة والسرعة أينما كان حتى في مجال «الأصدقاء» وفريق «الواقعية الديمقراطية» الذي ينسب نفسه له والذي يدعو للتعامل بشكل خاص مع «الأصدقاء» بشكل لا يدفع باهتزازات كبرى داخل هذه الأقطار.

ـ يلمح كراوثمر، أخيرا، الى أن فريق «الواقعية الديمقراطية» تغلب في الصراع الداخلي في الادارة الأمريكية. فالتيار النيومحافظ يميل حسب استنتاجاته الى «النضج» وهو أمر ضروري بالنسبة لنظرية «حكم». لهذا فإن القادة التنفيذيين لهذا التيار الآن ليسوا إلا «واقعيين قدامى» من نوع كوندوليزا رايس تلميذة الواقعي الأكبر برنت سكوكروفت أو ديك تشيني وزير دفاع بوش الأب. يفسر كراوثمر هذا التحول كالتالي: «بقدر ما يقدم الفكر النيومحافظ، حسبما يبدو، أكثر تفسير مناسب للواقع الجديد والاجابة الأكثر إثارة وفعالية له، فإن الكثير من الواقعيين حُملوا على الاعتراف بفقر الواقعية».

علي هنا أن أقوم بعدد من الملاحظات الأولية تعليقا على هذا المقال:

ـ هناك غموض في موقف كراوثمر من ناحية المقولة الأساسية الأكثر إثارة في الخطاب النيومحافظ للادارة الأمريكية والتي أفرزت جدلا كبيرا أي: الدمقرطة كحل ضروري لمواجهة التيار القاعدي. حيث أنه يرى، على العكس، أن الدمقرطة في مجال «الأصدقاء» يمكن أن تؤدي الى انتصار التيار القاعدي من خلال «انهيار السقف» وليس الى دحره.

ـ في نفس الوقت يتمسك بضرورة «تشجيع» الدمقرطة في مجال «الأصدقاء». وهو تعبير غامض أيضا لا يُفهم منه تحديدا معنى هذا «التشجيع» وماهي الأشياء التي يمكن أن تؤدي الى «انهيار السقف»: فهل هو تشجيع مشاركة الاسلام السياسي المعتدل في الحياة السياسية خاصة وأن كراوثمر يذكر بالتجربة الجزائرية؟

ـ إن تراجعا نسبيا للوجه الأمريكي عن صورة الدمقرطة يبدو أنه في صالح هذا المسار لأنه يفسح المجال لقوى حيوية لا ترغب في التدخل الأمريكي وترى فيه خطا أحمر في الانخراط في مسار التفعيل الديمقراطي ومن ثمة لا تتعامل معه كمؤامرة خارجية. إن موقف هذه القوى وهي الأكثر شعبية عربيا سيساعد بالتأكيد في نقل معركة الدمقرطة من مستويات نخبوية معزولة الى مستويات شعبية. إن التطورات في الوضع المصري وخاصة التجمع السياسي غير المسبوق لأهم قوى المعارضة قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة دليل أساسي على مثل هذه التطورات. وهنا ليست نتائج الانتخابات في ذاتها هي الأهم بقدر ما هو تشكل جبهة عريضة مؤثرة حول برنامج فعلي لإحداث إصلاحات ليبرالية على المستوى السياسي.

* باحث تونسي يقيم في أمريكا الشمالية

هل تتحول فلسطين من وطن للحرية الى مستنقع للجريمة والخطف والارهاب؟

د. جمال المجايدة*

■ الناس في فلسطين محتارون في طريقة ادارة السلطة لحالة انعدام الأمن، والكل بصراحة بات يستشعر الخطر الداهم الذي قد يدمر كل شيء من الحلم في الاستقلال الى الرغبة في الوصاية العربية او الدولية للتخلص من كابوس الرعب الاسود ومسلسل الخطف والفوضى والفساد وارهاب الابرياء الامنين.

الناس في فلسطين ظلت على مدى 38 سنة تنتظر اللحظة التي تتنسم فيها هواء الحرية بعيدا عن الاحتلال الاسرائيلي والاستيطان البشع، وإذ بها تستيقظ على واقع خطير عنوانه الفوضى الضاربة اطنابها في الحياة السياسية والفصائلية الفلسطينية.

امر عجيب فعلا ان تترك الامور هكذا بهذه الصورة المرعبة ويترك مصير شعب عانى الامرين من الاحتلال والحصار والدمار وإذ به يرجع الى ماض بغيض وحاضر قاتم وخوف من مستقبل مجهول.

ورغم ذلك وكل ما يجري من احباطات عميقة، نرى ان القرار الذي أصدره اللواء نصر يوسف، وزير الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني ووزعه الى جميع قادة القطاعات العسكرية والشرطية والأمنية، بالشروع فوراً في إحالة ملفات كل من يتورط في التعديات والتجاوزات للقضاء العسكري، نري فيه خطوة تدعو للتفاؤل بتدخل قوي للسلطة لحسم مهزلة الفوضى الامنية التي طال امدها بشكل يلحق الضرر بفلسطين وشعبها في الداخل والخارج.

وحسب اللواء يوسف أن القضاء العسكري سيتخذ المقتضى القانوني ويوقع أقصى العقوبات والإجراءات الانضباطية بحق المخالفين، ولن يتم الخضوع لكل أشكال الابتزاز المختلفة، وسيتم التعامل مع الأمر بحزم، هذا ضروري جدا في ظل هذه الظروف الحرجة لاعادة الأمور الى نصابها وتأمين حياة الناس وزوار فلسطين والعاملين فيها من عرب واجانب.

يجب محاسبة كل الجهات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة في أعمال الفوضى والخروج على القانون، اذا لم تلتزم بالمصلحة الوطنية، كما اننا نأمل من اللواء يوسف نصر ان يصر على تطبيق قرارات الوزارة التي تحدث عنها بصرامة حتى لو سالت دماء كثيرة لمنع تصاعد حدة التجاوزات والتعديات، وخفض وتيرة الفوضى المُسيسة منها والعبثية.

ان وزارة الداخلية والامن الوطني هي المعنية بالدرجة الاولى بردع محاولة بعض الجهات تعميم منطق المساس بالقانون والمكلفين بتطبيقه والتخريب على المصالح الوطنية بأسباب وذرائع رخيصة، واذا كانت الوزارة «تجد أن الأمر زاد عن طاقة الاحتمال ولا يمكن السكوت عنه، أو عليه خصوصاً بعد أن جنح البعض للتستر وراء نفس إقليمي وجهوي بغيض يجري تغذيته بشكل مشبوه» فان عليها اللجوء الى القوة لتطبيق القانون، والكل يعرف ان ثمن اللجوء الى القوة غال وباهض الكلفة الا ان قضية فلسطين ونزاهتها وعدالتها اثمن بكثير ومستقبل شعب فلسطين اغلى من كل المهاترات الحزبية.

فلمصلحة من يتم مهاجمة معبر رفح بالقنابل والاسلحة الرشاشة من جماعات مسلحة فلسطينية للاسف الشديد؟ ولمصلحة من يتم مهاجمة المواقع والمراكز الرسمية وتخريب حياة الشعب الفلسطيني على أيدي مسلحين غير مسؤولين؟

بصراحة اوجه حديثي الى اللواء يوسف نصر واقول له «الكل سوف يقف الى جانبك اذا طبقت القانون على الجميع وحفظت ماء وجه السلطة الوطنية ونرجوك بالا تتهاون مع كل الذين يتورطون في أعمال الفوضى والإخلال بالنظام العام».

تفجير المعبر وانعدام المسؤولية!

لا أدري لماذا قامت قوات الأمن الفلسطينية باطلاق سراح علاء الهمص الذي اعترف بانه تورط في خطف ثلاثة بريطانيين من معبر رفح قبل نحو أسبوعين؟

وهذا السؤال يجب ان يوجه الى وزير الداخلية والامن الوطني اللواء نصر يوسف. الذي تحدث عن تطبيق القانون بقوة وصرامة وحزم.

اليس اطلاق علاء الهمص استهتارا بارواح الناس وبالقانون؟ ام هو خضوع للسلاح والتخويف الذي تمارسه بعض الجماعات المسلحة.

يقال ان الامن اطلق سراح الهمص تحت تهديد ووعيد زملاء له ينتمون إلى كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح هددوا باقتحام مؤسسات حكومية وإغلاق معبر رفح وإحداث ثغرة في الحدود الفاصلة بين الأراضي الفلسطينية والمصرية للضغط على السلطة الفلسطينية لإطلاق سراحه.

أي مستقبل ينتظر الانسان الفلسطيني اذا كانت عملية الرد على اعتقال مواطن اخترق القانون واعترف باختطاف العائلة البريطانية في رفح، بتدمير جزء من الجدار الأسمنتي الفاصل بين الأراضي الفلسطينية والمصرية في مدينة رفح جنوب قطاع غزة يوم الاربعاء الموافق 4 كانون الثاني (يناير) 2006؟

ويقال أن جرافة فلسطينية قامت بفتح ثغرة في الجدار تحت حراسة نحو عشرين مسلحا قالوا إنهم ينتمون إلى كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح للضغط على السلطة باطلاق سراح الهمص.

وعلى خلفية هذه الأحداث قتل جنديان مصريان عند الحدود بين قطاع غزة ومصر في تبادل لإطلاق النار بين مسلحي كتائب شهداء الاقصى وقوات حرس الحدود المصرية، الأمر الذي أدانته وزارة الخارجية المصرية ووصفته بأنه عمل «غير مسؤول وغير مبرر».

لولا حرص القيادتين المصرية والفلسطينية على تهدئة الاجواء لكان مثل هذا الحادث قد تسبب في كارثة تقطع اوصال علاقات الجانبين الاستراتيجية، وتحول الصراع الى منحى غير مأمول على الاطلاق.

ان الرد ايها المناضلين على اطلاق سراح مناضل من صفوفكم لايتم بطريقة الكاوبوي، تفجير الحدود مع دولة جارة، ولا يتم بتفجير معبر رفح الذي يعتبر قناة الاتصال الوحيدة بين فلسطين والعالم والتي ظل الناس الابرياء ينتظرون عودته الى السيادة الفلسطينية لأول مرة في تاريخ فلسطين القديم والحديث والمعاصر، ونحن نرجوكم بالاتجعلوا الناس يترحمون على ايام الاحتلال حينما كان معبر رفح خاضعاً للاحتلال العسكري والامني الاسرائيلي، دون ان يتمكن أي كائن كان ان يدخل برصاصة واحدة فقط في جيبه.

حافظوا على استقلال بلدكم ولاتتركوا العالم يسخر منكم وكفوا عن عمليات اختطاف الرعايا الأجانب، وكفوا عن الحاق الاذى بابناء شعبكم، ونحن في هذا السياق نؤيدكم اذا كانت لكم مطالب بالعمل او بالرواتب الخ، وتلك هي مسؤولية قيادة السلطة الفلسطينية و(حركة فتح) التي تحكم على طريقتها الخاصة، نحن مع ضرورة إنصاف الجميع في الحقوق الوظيفية اذا كانت فتح تؤمن بان الجميع متساوون في حقوق المواطنة كما كانوا متساوين في النضال ضد اسرائيل.

محافظ خانيونس

اتفق مع كل ما قاله محافظ خان يونس الدكتور أسامة عبد الستار الفرا، في أن عدم تعاطي السلطة الفلسطينية مع أول حالة خطف لأجانب بالشكل الجدي والحاسم هو الذي فتح الباب واسعاً أمام مواصلة مسلسل الخطف إلى اليوم، و أن ترك السلطة للخاطفين دون ملاحقة لعقابهم سمح لهم بتكرار عملياتهم.

تأكيد المحافظ وهو رئيس بلدية خانيونس السابق على أن خطف الأجانب الأوروبيين كان من اجل تحقيق مكاسب شخصية للخاطفين، يتمثل معظمها في المطالبة بـ«توظيف» عدد من الشباب.

اليست هذه كارثة، ان تتحول مطالب التوظيف او الحصول على فرصة عمل على ارهاب حقيقي للابرياء او خطف أجانب يؤدي فقط الى تشويه سمعة الشعب الفلسطيني وربما قطع المساعدات عن هذا الشعب الصابر.

بكل تأكيد فان الربط بين الخاطفين والمقاومة الفلسطينية هو ربط مزيف ربما تسوقه اسرائيل وعملاؤها اولا لضرب المقاومة وتشويه سمعتها وثانيا للنيل من القيادة الفلسطينية وتصويرها للعالم بانها عاجزة وان الاحتلال او الوصاية هو الحل.

وكما يقول الفرا فان المقاومة الحقيقية ليست لها علاقة بعمليات خطف الأجانب وبحالة الفلتان الأمني التي تشهدها الأراضي الفلسطينية بشكل عام وليس خان يونس بشكل خاص لأن المقاومة هدفها مقاومة الاحتلال لا الحاق الضرر والاذى بشعب فلسطين واصدقائه ومناصريه في العالم. انني أوجه التحية الى الدكتور الفرا الذي لم يعف أحدا من المسؤولية عن وصول الوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية إلى هذا المستوى، فهو يحمل السلطة ـ التي يمثلها هو في المحافظة ـ وفصائل المقاومة والقوى الاجتماعية مسؤولية تدهور الوضع.

غير انني لا اتفق مع الدكتور اسامة الفرا في أن المخرج من دوامة الفوضى يتمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على التعاطي بجدية اكبر مع الملف الأمني لاننا لم نصل بعد الى تغليب مصلحة الوطن على مصلحة الحزب او الفصيل او الحركة.

ان الآثار السلبية التي تركتها عمليات خطف الأجانب على مجمل العلاقات الفلسطينية الدولية ومنها بالخصوص الأوروبية لاتتم محاربتها او ازالتها الا بالقوة والضرب بيد من حديد لا حكومة وحدة وطنية او فصائلية، فاما ان تمارس السلطة قوتها او تتنحى وتعلن وصولها الى حالة العجز، وكفى الله بالمؤمنين شر القتال.

ان الرد البليغ على كل تلك الأعمال التي تستهدف إشاعة أجواء من عدم الاستقرار وفقدان الأمن والاعتداءات على كرامة المواطنين، بهدف تبرير الدعوات إلى تأجيل الانتخابات او تصفية حسابات داخلية هو القوة والبطش البوليسي مع كل الخارجين على القانون ويظنون ان بنادقهم هي التي تجلب الرفاهية والاستقلال والحرية للشعب الفلسطيني.

* صحافي من فلسطين يقيم في الامارات

حوار المعارضة السورية وتناقضات النظام

غسان المفلح*

■ بعد الزوبعة التي أثارتها تصريحات السيد خدام لقناة العربية والصحف الأخرى، دعت السلطة مواربة لحوار مع المعارضة السورية ـ الوطنية منها بالطبع: أي التي لا تستقوي بالخارج مع جماعة الاخوان المسلمين طبعا ووفق المرسوم 49 السيئ الصيت والقاضي بإعدام أي منتسب لهذه الجماعة ـ ووعدت بالإفراج عن معتقلي ربيع دمشق، عبر وفد المحامين العرب الذي قابل السيد رئيس الجمهورية قبل أيام في دمشق .وتم تبليغ الأمر للسيد حسن عبد العظيم بوصفه رئيسا للتجمع الوطني الديمقراطي والقوة الرئيسية الموقعة على إعلان دمشق. وهذا إن دل فهو يدل على سبب مباشر وهو تصريحات السيد خدام !! بالرغم من أن السلطة كلما تتعرض لهزة ما تحاول تسويق مقولة فتح الحوار مع المعارضة!! وبسرعة تستجيب المعارضة لهذه الدعوات، وهذا إن دل فهو يدل على النوايا السليمة لهذه المعارضة، واستعدادها الدائم للحوار وهذه خطوة صحية وصحيحة ولكن السلطة غير مستعدة أبدا لأن تقوم بإجراءات جدية وحقيقية من أجل دفع هذا الحوار قدما للأمام. كأن تسمح بالترخيص للجمعيات المدنية على الأقل وطي ملف الاعتقال السياسي نهائيا، والعمل بالتشاور والمشاركة مع هذه المعارضة من أجل:

قانون أحزاب عصري كخطوة أولى تهيئ لإلغاء المادة الثامنة من الدستور السوري التي تنهي تحكم البعث بالدولة والمجتمع. كما أن السلطة الحالية ـ كسلطة مشخصنة ـ لم تعد كعهدها السابق أيام الرئيس الراحل حافظ الأسد الذي كانت درجة تحكمه بهذه المؤسسة الفاسدة كبيرة جدا لأنه هو من بناها لبنة لبنة !! بينما الرئيس الحالي هو من صنعته هذه المؤسسة الفاسدة وبالتالي: لا يمتلك نفس القدرة على التحكم بهذه المؤسسة والتي لا تجد طريقة للحفاظ على نفسها سوى الإبقاء على المادة الثامنة من الدستور السوري والبعث غطاء لفسادها وطائفيتها.

وهي أكثر من تدرك أن التخلي عن هذه المادة هو أمر إن حدث فلا رجعة فيه وسيستجر جملة من الإجراءات والمطالب لا تستطيع أن تتحمل هذه الطغمة نتائجها على كافة المستويات. لأن هذه الطغمة لا تجد شرعيتها إلا في هذا الشكل من الحكم: وهي شرعية القوة العارية والنهب اللاقانوني والتعسف. وهو الشكل الأكثر ديناميكية للحفاظ على مصالح هذه الطغمة بلا رقابة أو قانون أو أي شكل مؤسسي شرعي. فكيف لسلطة كهذه أن تقبل بالحوار!!؟ لأن الحوار هو في النهاية للوصول إلى خطوات عملية على مستوى الوطن السوري. وأولى النتائج هي أن يحوز الطرفان على شرعية متبادلة ومشروعية البدء بإنقاذ الوطن!! فهل هذه الطغمة قادرة على تجاوز ذاتها والتخلي التدريجي والنسبي عن مواقعها التي أصلا هي اغتصبتها اغتصابا بفعل آلية توريث غير شرعية وغير دستورية والأهم أنها لم تستطع الحصول على أي درجة من درجات الشرعية السياسية بل العكس هو ما حدث فقد فقدت هذه السلطة الكثير مما بناه الراحل حافظ الأسد، وأصبحت خاضعة لنتائج سلوكها السياسي السيئ الأداء إقليميا ودوليا. ولم تستطع أن تعوض عن آلية التوريث هذه بإصلاحات من شأنها إزالة مبررات وجود مؤسسة وراثية في نظام جمهوري!!

المؤسسة الوراثية المأزومة هي من تدعو للحوار الآن والتي يمكن إجمالها بثلاث مكونات أساسية:

1ـ العائلة: عائلة الرئيس الراحل التي تضم الأصول في عائلة الرئيس الراحل.

2 ـ والعائلة الأوسع وهي التي تضم الفروع وهم كثر لدرجة أنك لم تعد تستطيع أن تعرف كمواطن سوري ماهي حجم مصالحهم وارتباطاتهم وامتداداتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية والتي بنيت على الفساد والنهب والقمع.

3 ـ وثلاثية الراحل عنصرا أخيرا والتي كانت تتكون من: عسكر ـ طائفة كفاعل تاريخي وليس كأفراد أو كجماهير هذه الطائفة.. ـ بعث في تداخل مصلحي هجين ولا شرعي ومفروض بالقوة على الشعب السوري.

وبالتالي لو نظر المرء لهذه اللوحة: هل هذه السلطة تمتلك الشرعية والمقومات لقيام حوار وطني شامل لا يقصي أحدا وتكون قادرة على المضي بهذا الحوار حتى نتائجه المنطقية ولو بحدها الأدنى؟

نحن كنا ولازلنا من الذين يدعون لحوار مع السلطة ومع من لديه فعلا رغبة حقيقية بدفع البلاد بعيدا عن أزمتها الحالية وقريبا من خيار ديمقراطي مؤسسي حقيقي.

أما الإقصاءات المتبادلة يجب أن يحكمها القانون السوري وكنتيجة لاحقة من نتائج هذا الحوار. قانون مؤسساتي ومدني حقيقي وليس قانون سلطة. فإذا كانت السلطة في أساسها غير شرعية فكيف سيكون قانونها إذن والذي بموجبه تحاكم البشر؟

وفي تجارب التاريخ على المعارضة أن تحسم أمرا هو على غاية من الأهمية :

لم يتم حوار بين سلطة ديكتاتورية ومعارضة وكانت السلطة فيه نزيهة قانونيا وحتى سياسيا. وعندما تقدم المعارضة على الحوار فهي تعرف أنها تحاور طرفا يديه موغلة في الدم والفساد، ولا تحاور طرفا نزيها. وهذا يقتضي أن تتخلى هذه المعارضة عن عمليات الإقصاء لأي طرف كان ومهما كان. وأخص بالذكر هنا الأصوات الكثيرة التي خرجت في الآونة الأخيرة من المعارضة : لتجريم خدام وغيره. وهي بالغالب عليها أن تحسم أمرا وتكون فيه واضحة :

إما أنها تريد تغييرا ثوريا للسلطة كلها ودون الدخول معها بأي حوار وبالتالي أن تجرم خدام أو غيره من رموز السلطة أمر مفهوم ومن حقها. ولكن إن اختارت التغيير السلمي الديمقراطي وتقبل بالحوار مع السلطة من أجل ذلك عليها أن تترك الشرعية لحكم القانون المدني وليس لأهوائها السياسية، سواء بخصوص رموز السلطة أو بالمنشقين عن هذه السلطة ..الخ

ومن يريد تغييرا ثوريا لهذه السلطة من حقه أن لا يلوث يديه ويصافح أيا من رموزها أما إذا اختار التغيير السلمي والحوار فعليه أن يلوث يديه.. المعادلة واضحة. ولكن عليه عندها أن لا يقوم بإقصاء أحد.. لأن الوضع السوري بحاجة لجميع مكوناته وأطرافه..الخ وأظن أن القضية باتت واضحة الآن..

ودون هذا التصعيد الأخلاقي والقيمي بمواجهة من نريد إقصاءه أو من نختلف معه .!

* كاتب من سورية